



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي-
معهد العلوم الإسلامية

"دراسات معمقة في الشروح الحديثية"
مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر

تخصص: الحديث وعلومه

السداسي الأول

من إعداد

الدكتور:

عبد المجيد مباركية أستاذ محاضر " أ "

أستاذ الحديث وعلومه

السنة الجامعية: 1440هـ - 1441هـ / 2019م - 2020م



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعين به، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (آل عمران:

102).

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (النساء: 1).

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً) (الأحزاب: 70-71).

أما بعد:

فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد -صلى الله عليه وسلم- وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

فهذه مذكرة خاصة بمقياس: «دراسات معمقة في الشروح الحديثية»، مقررة على السنة أولى ماستر، "الحديث وعلومه"، حسب البرنامج الجديد، وهي مادة سنوية قسمتها على سداسيين، فتناولت المذكرة محتوى المادة للسداسي الأول على النحو التالي:

- 1- في مفهوم الشرح الحديثي واتجاهاته.
- 2- الشرح التحليلي للسنة النبوية وأهم مصادره.
- 3- الشرح اللغوي للسنة النبوية وأهم مصادره.
- 4- الشرح الفقهي للسنة النبوية وأهم مصادره.
- 5- الحواشي الشارحة لبعض مصادر السنة.



6- شروح الموطأ: وذلك من خلال دراسة تطبيقية على شرحي ابن التمهيد والاستذكار"، مع بيان منهجه في كلا الكتابين والفرق بينهما.

7- شروح صحيح البخاري، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على كتاب "فتح الباري لابن رجب" و"التوضيح شرح الجامع الصحيح لابن الملقن"، و"فتح الباري لابن حجر".

8- شروح صحيح مسلم، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على كتاب "المعلم للمازري" و"إكمال المعلم للقاضي عياض" و"المفهم للقرطبي".

وقد اعتمدت في إعداد هذه المذكرة في الدروس النظرية على المقالات العلمية المنشورة في المجلات العالمية، التي تناولت مناهج العلماء في شروحهم للأحاديث النبوية، وهي مبنوثة في فهرس المصادر والمراجع التي عدت إليها واعتمدت عليها.

أما الدروس التطبيقية فاعتمدت على ذات الكتب المقررة في هذه المادة، وهي أمثلة تطبيقية مستلة ومختارة من كتب شروح الحديث، واعتمدت على الأحاديث التي تناولت الأحكام الفقهية، وخرجت مخرج الحدود والحلال والحرام، مع بعض شروح الأحاديث التي تناولت الجانب الأسري والاجتماعي، مع عدم إهمال طبعا الأحاديث الأخرى في السير والمغازي وغيرها من الأحاديث.

هذا وقسمت المذكرة إلى فصلين، إذ تناول السداسي الأول الفصل الأول في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تناولت فيه مفهوم الشرح الحديثي.

المبحث الثاني: تناولت فيه الشرح التحليلي واللغوي والفقهى للسنة النبوية، مع ذكر للحواشي الشارحة لبعض مصادر السنة.

المبحث الثالث: تناولت فيه الدراسة التطبيقية لشروح كتب الموطأ والصحيحين، وهذه المباحث تخص السداسي الأول من هذا المقياس، كما هو مقرر في البرنامج الوطني.

مع العلم بأن مفردات المادة الخاصة بهذا البرنامج ليست بالأمر السهل على الباحث أن يقوم بانجاز مذكرة تغطي كل هذه التفاصيل المذكورة من خلال أكثر من ثلاثين شرحا موزعة بين الجانب التنظيري والتطبيقي، لذلك استعنت بالله أولا، ثم ما تيسر لي جمعه من أهم المقالات كما ذكرت سابقا المنشورة في المجلات العلمية



التي تناولت وتعرضت لأهم مناهج المحدثين والشراح في شروحاتهم للأحاديث النبوية، مع التذكير فإنه لم أجد كتباً خاصة تناولت تفاصيل مناهجهم في شروحاتهم للأحاديث، وإن كان بعض الشراح قد عقدوا في مقدمات كتبهم جوانب يسيرة من متعلقات هذا الفن، إلا أنني لم أجد مؤلفاً يضم تفاصيل شتات هذا العلم كما هو عليه علم التفسير، ووردت هذه الإشارات من الشرح والتنبيه عليه قليلاً عند المباركافوري في التحفة، ومن نهج منهجه في ذلك.

فسوف أشارك بهذه المذكرة على ضعف الحال وقلة البضاعة، لعلها تنير لأبنائنا الطلبة الطريق وتبين لهم مناهج هؤلاء العلماء في تناولهم لشروح أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم -.

ويعتبر بعض العلماء أن الشروح الحديثية نوعاً مستقلاً من أنواع علوم الحديث، فقد ذكر محمد بن قطب الدين الرومي الأرنؤقي في كتابه "مدينة العلوم"؛ تعريفه لعلم شرح الحديث بقوله: «علم باحث عن مراد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أحاديثه الشريفة، بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية، بقدر الطاقة البشرية»⁽¹⁾.

وأهل القرون الأولى لم يكونوا بحاجة إلى شرح الحديث والاتساع فيه كما هو عليه الحال عندنا في هذا الزمان، وكانوا يفهمون معناه من غير عناء، لأنهم كانوا عرب أقحاح لم تخلط العجمة لا بألسنتهم، ولا بأذهانهم، وباعتبار أن الشروح الحديثية عند بعض العلماء يعتبر نوعاً مستقلاً، فإن الوهن دخل أول ما دخل هو معرفة الصحيح والضعيف، فانتشر عند بعض العلماء الاحتجاج بالأحاديث دون تمييز بينها.

أما غريب الحديث وشرح معانيه فقد تتابع العلماء في بيانه واحد تلو الآخر، فهذا أبو عدنان عبد الرحمن السلمي من أهل القرن الثاني للهجري، فقد جمع غريب الحديث، ثم سار على منواله النضر بن شميل المازني (204هـ)، ثم محمد بن المستنير الملقب بقطرب (206هـ)، ثم أبو عبيدة معمر بن المثنى (210هـ)، ثم عبد الملك بن قريظ الأصمعي (216هـ)، ثم أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ)، الذي بقي

(1) - نقله القنؤجي صديق حسن خان، ت (1307)، عن كتاب "مدينة العلوم، في أبجد العلوم"، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978م، ج2، ص(166).



في جمع كتاب "غريب الحديث والأثر" أربعين سنة، ثم تتابع التصنيف في بعده، واتسع جدا⁽²⁾.

ويعتبر غريب الحديث جزءا من شرح الحديث، إلا أنه غير كاف في بيان الحديث أحسن بيان، إذ يركز فقط على ما هو غريب من ألفاظ الحديث دون توجيه الحديث الذي هو محل تجاذب أهل الفنون فيه من المحدثين والفقهاء واللغويين كما هو معروف عند أهل الاختصاص، ولما كان شرح الحديث فرعاً من فروع علوم الحديث، وحتى يتضح معناه لا بد من تعريفه والتعرض لتفاصيله، وعليه فلا بد من استعراض تفاصيل وآداب ومنهجية شرح الأحاديث والفوائد المثارة حولها، لأن العناية ببعض المصنفات من طرف أهل العلم تختلف عن بعض المصنفات الأخرى، فصحيح البخاري هو أكثر المصنفات تناولا بالشرح والدراسة، حتى قيل أن شروحه وحواشيه تفوق ثلاثمائة شرحاً وحاشية، ويليه موطأ مالك، ثم صحيح مسلم، ثم هكذا الكتب الأخرى، ومهما يكن فإن الاهتمام منصباً على كتب الصحيح والذي هو مرتب على الكتب والأبواب الفقهية، وفي جميع الأحوال فإن الشروح أتت وجاءت استجابة للحالة الطارئة، والمتجددة في كل مرة إفادة للدارسين وطلبة العلم.

ومهما كان نوع الشرح الذي يتطرق إلى أنواع كتب المتون، فإن غياب المنهج السليم في شرح النصوص الحديثية، سيتولد عن ذلك غياب الفهم الصحيح لتلك النصوص وتظهر التأويلات الفاسدة، لذلك تظهر الحاجة إلى تحديد منهج يعمل على تسديد شروح الشارحين لهذه الكتب التي تناولت الأحاديث النبوية، فأهل الفنون من المفسرين والفقهاء والأصوليين وأهل العقيدة واللغويين فضلاً عن المحدثين وغيرهم، في حاجة لفهم مراد الحديث الشريف، وسيكون المنهج في شرح الحديث النبوي واضحاً إذا جمع بين أصالة القدامى وجدة المعاصرين في شرح الحديث النبوي، لأن الواقع الزمني والمكاني لواقع الساحة الإسلامية لا بد أن يكون حاضراً في أذهان الشارحين، لأن هذا التباين شهد تجاذباً بين التيارات الفكرية الذي تصدت واتجهت إلى شرح الأحاديث، ومهما يكن الأمر فإن النتيجة الموجودة هي كيفية الاستفادة من الشرح الحديثي، لاسيما القضية الأكبر إهمالاً وربما إغفالاً هي تنزيل واقع الحديث وتوظيفه في قضايا العصر، وهذا يجعل التقارب في كيفية معالجة الحديث صعب المنال إن لم أقل متباين الاتجاهات، وهذا بدوره يحتاج لنخبة أو لجنة

(2)- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: رضوان مامو، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1 (1432هـ-2011م)، ص(50-51-52)، بتصرف يسير.



متعددة التخصص للوقوف على تأويل واحد متقارب وأقرب إلى مغزى الحديث، ولاسيما كما سبق وان قلت أن التصنيف لكتب المصطلح لا يجد لعلم شرح الحديث ما عدا ما ذكر إجمالاً في مقدمان كتب قام أصحابها بشرح الكتب التي تناولت الأحاديث النبوية، وهي إشارات يسيرة تبين منهج صاحب الشرح على هذه الأحاديث النبوية، وعليه سوف أتناول في الفصل الأول من هذه المذكرة الموسوم بـ"مفهوم الشرح الحديثي واتجاهاته التحليلية واللغوية والفقهية، والحواشي التي تناولت السنة النبوية، مع الدراسة التطبيقية لشروح الموطأ والصحيحين" في ثلاثة مباحث، وهي كما يلي:

المبحث الأول: في مفهوم الشرح الحديثي.

المبحث الثاني: الشرح التحليلي واللغوي والفقهية للسنة النبوية، مع ذكر للحواشي الشارحة لبعض مصادر السنة.

المبحث الثالث: الدراسات التطبيقية لشروح كتب الموطأ والصحيحين.



الفصل الأول:

مفهوم الشرح الحديثي واتجاهاته التحليلية واللغوية والفقهيّة، والدراسة التطبيقية لهذه الشروح.

سأتناول هذا الفصل الأول في أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الشرح الحديثي:

باعتبار أن كل علم له أصول، فالحديث النبوي له أصول وهي علم الحديث، وللفقه أصول وهي أصول الفقه، وللقرآن أصول وهي علوم القرآن، وللتفسير أصول وهي أصول التفسير، وللعربية أصول وهي علوم العربية، وللعقيدة أصول وهي علم العقيدة، وكذلك لشرح الحديث أصول وهي مناهج أو أصول شروح الحديث، ونظرا أن لكل فن له أصول، فلا بد لدراسة أي علم إذا أراد أن يعلو كعبه في هذا العلم عليه أن يوصل للمادة العلمية المراد دراستها، وأن يكون مسلحا ومتمكنا في أصل المادة كي يفتح له أبواب أن يلج إلى أعماق أي فن مهما كان نوعه، وقد قيل "من حُرِمَ الأصول حُرِمَ الوصول"، ونظرا لذلك فسوف أتطرق إلى كل ما أراه مناسباً ومساعداً لقاري هذه المادة وهي «دراسات معمقة في الشروح الحديثية»، باعتبار أن أول محاضرة تلقى في أي فن فأول ما تتناوله هو التعريف بمضامين المقياس المقرر على الطلبة، وبالتالي سوف أتطرق إلى المطالب والنقاط التالية:

المطلب الأول: تعريف علم شرح الحديث:

أشار الحاكم النيسابوري -رحمه الله- وهو أول من ذكر ذلك في كتابه "معرفة علوم الحديث"، أن شرح الحديث فرع من فروع علوم الحديث حيث قال: «النوع العشرون من هذا العلم بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث اتفاقاً ومعرفة لا تقليداً وظناً، معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضوع فقه الحديث عن أهله ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم»⁽³⁾

(3)- معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، ص(63).



وقد ذكر الحاكم هنا عبارة فقه الحديث، وعلماء الحديث تعددت إطلاقاً تهمهم على المجلس العلمي، فمرة سموه بفقه الحديث، ومرة سموه بعلم فهم أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ومرة سموه بمعاني الحديث، ومرة سموه بعلم أصول تفسير العلوم الإسلامية الحديث، وهناك من قال بأن الشرح متعلق بالحديث، والتفسير خاص بالقرآن الكريم، ولما كان شرح الحديث فرع من فروع علوم الحديث، فلا بد من تعريفه باعتبارين باعتبار مفرديه، وباعتبار لقباً لهذا العلم.

1- معنى الشرح في اللغة: هو الكشف والتوضيح والفهم والبيان. (4)

يقال شرح فلان أمره؛ أي أوضحه. وشرح مسألة مشكلة: بينها. شرح الشيء يشرحه شرحاً: فتح وكشف وبين، تقول: شرحت الغامض؛ إذا فسرتة، وشرح: قطع اللحم عن العضو قطعاً. (5)

- التوسعة و الإنفساح والرحابة: ومنه شرح الصدر أي بسطه بنور إلهي، وشرح المشكل من الكلام: بَسَطُهُ وإظهار ما خفي من معناه (6) وشرح المسألة بَسَطَهَا ووسَّعَهَا وفسَّرَهَا وكشف ما خفي منها (7) قال تعالى (قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي) (طه: 25-26)، وقال تعالى (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (الشرح: 1).

وأشار الأستاذان أحمد المجتبي بانقا وإسماعيل حاج عبد الله في مقال نشر لهما في مؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2006م، إلى تقسيم بديع ومفيد حيث قالوا: «والشرح ينقسم إلى:

شرح حسي: وهو كتشريح اللحم، وشرح صدره صلى الله عليه وسلم- وهو ما يعرف بحادثة شق الصدر (8)

(4)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج3، ص(269).

(5)- مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: د. حسن نصار، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، 1394هـ- 1974م، ج2، ص(502-503).

(6)- المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د. محمد رضوان الداير، بيروت، دمشق، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ط1، 1410هـ، ج1، ص(427).

(7)- ابن منظور، محمد بن كرم الأفريقي المصري، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1، دت، ج2، ص(497).

(8)- قال صلى الله عليه وسلم «بينما أنا عند البيت بين النائم و اليقضان... فانطلق بي فأتيت بطست من ذهب فيها من ماء زمزم فشرحت صدري... فاستخرج قلبي فغسل بماء زمزم ثم أعيد مكانه ثم حشي إيماناً وحكمة...» مسلم بن الحجاج



وشرح معنوي: وهو شرح الصدر بنور النبوة، وبيان الدين، وراحة الإيمان التي يجلس كان يتمتع بها عليه الصلاة والسلام، فقلبه أطيب القلوب، ونفسه أطيب الأنفوس، وهو أخشى الناس وأتقاهم الله تعالى، فاستحق زكاة النفس، وشرح الصدر، الذي سبل الخير صلى الله عليه وسلم»⁽⁹⁾.

2- الشرح اصطلاحاً: للشرح مدلولات عديدة بحسب المراد والاختصاص:

ففي المصطلح الطبي: هو علم يبحث في تركيب الأجسام العضوية وشكلها ومعرفة أجزائها المختلفة وفي العلاقات بين مختلف أعضائها، وذلك بتقطيعها أو باستعمال طرق أخرى مثل الأشعة⁽¹⁰⁾.

أما الاصطلاح التربوي: هو علم قائم على درس نص كتابي وإيضاح معناه حسب قواعد النقد العلمي، وفقه اللغة والتقليد العقائدي، وبيان ما هو غامض فيه أو ما هو مدعاة للجدل⁽¹¹⁾.

3- معنى الحديث في اللغة: الحديث في اللغة الجديد من الأشياء، والحديث الخبر، يأتي على القليل والكثير⁽¹²⁾، والجمع أحاديث كقطيع وأقاطيع.

وهو شاذ على غير قياس، وقوله عز وجل: (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا) (الكهف:6)، يقصد بالحديث هنا القرآن الكريم، وقوله تعالى: (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) (الضحى:11)، أي بلغ ما أرسلت به⁽¹³⁾.

النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: فواد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1972م، ج1، ص(149)، حديث رقم (264):.

⁽⁹⁾- مما يدل على فضله وخيرته صلى الله عليه وسلم- على الأنبياء، الخطاب القرآن ففي شأن موسى عليه السلام، سأل الله تعالى شرح صدره، قال تعالى (قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي) (طه:25)، وفي شأن محمدا صلى الله عليه وسلم- أوتيتها منحة من الله تعالى وبقوله تعالى (لَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (الشرح:1)، أنظر الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ، ج8، ص(525).

⁽¹⁰⁾- عمر أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1429هـ-2008م، ج2، ص(1182).

⁽¹¹⁾- المصدر نفسه.

⁽¹²⁾- فيروز أبادي، القاموس المحيط، ج1، ص(170).

⁽¹³⁾- ابن منظور، لسان العرب، مادة (الحديث).



4- معنى الحديث في عرف الشرع:

تحتوي الشريعة الإسلامية فنونا كثيرة منها الحديث، والفقهاء وأصولهم والعقيدة... الخ، وبالتالي فإن الحديث في الشرع عامة كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم»⁽¹⁴⁾، هذا التعريف في الشريعة ككل، أما في فن المحدثين، وهذا الفن جزء من الشريعة الإسلامية، فالحديث عندهم هو:

معنى الحديث في اصطلاح المحدثين: يراد به كل ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم- قبل البعثة وبعدها، وفي الغالب إذا أطلق لفظ الحديث فإنه يراد به: ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم- وهو المرفوع⁽¹⁵⁾، وذلك من خلال قوله وفعله وإقراره.

وأهل العلم يطلقون مصطلح «الحديث» على جملة الأحاديث بأسانيدھا ومتونها: «فتوارد عندهم في عدد محفوظات الأئمة أنه يحفظ كذا وكذا حديث، فإنهم لا يريدون المتن فقط، بل يقصدون المتن والأسانيد التي روي بها، فإن الإسناد قد ينتهي إلى المتن مدار لمتن آخر بلفظه أو معناه أو نحوه، ومع ذلك يطلق عليه الحديث»⁽¹⁶⁾.

5- شرح الحديث اصطلاحاً: الكشف والتوضيح لمعاني وفقه ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقدير.

ومن خلال ما سبق، يمكن أن يعرف علم شرح الحديث اصطلاحاً كما يلي:

وعلم شرح الحديث: هو معرفة مجموعة المسائل والأصول الكلية المتعلقة ببيان معاني وفقه ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم-⁽¹⁷⁾.

(14)- فتح الباري، الجزء 1، ص(193).

(15)- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص(45).

(16)- علم شرح الحديث ومراحله التاريخية بين التعميد والتطبيق، د أحمد بن محمد بن حميد، مقال منشور في: (مؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 17 و18 جويلية 2006م)، ص(1202).

(17)- محمد بن عمر بن سالم بازمول، سلسلة دراسات حديثية، ج2، ص(477).



فائدتان:

1- الفرق بين شرح الحديث وعلم شرح الحديث:

الفرق بينهما أن شرح الحديث خاص بالكشف والبيان والتوضيح و إجلاء فقه الحديث النبوي، أما الثاني فهو خاص بأدوات ووسائل هذا الشرح، الذي هو عبارة عن قواعد كلية وأصول متعلقة ببيان فقه الحديث الشريف.

2- لماذا خص الحديث بإطلاق عليه لفظ "الشرح" دون "التفسير أو التأويل"؟

درج غالب العلماء وطلاب العلم على إطلاق الشرح على الحديث، وإطلاق التفسير على القرآن، ترى لماذا؟ يقول الدكتور أحمد بن محمد بن حميد في مقال له تحت عنوان: «علم شرح الحديث ومراحله التاريخية بين التعقيد والتطبيق»:

1- أن أكثر أهل العلم مضوا إلى التفرقة من جهة التسمية فمضوا فيما يتعلق بالقرآن بمسمى التفسير، وما يتعلق بالحديث الشريف بمسمى الشرح ويدل على هذه التسمية الكتب الواردة في الفنين.

2- أن متعلقات تتناول السند والمتن، ولا مدخل للتفسير والتأويل إلا في الألفاظ والمعاني.

وقبل أن يتم وضع تعريف لهذا العلم، فلا بد من استظهار كلمة الشرح عند المحدثين وإلى أي شيء تتجه، فيلاحظ ما يلي:

أ- أن كلمة الشرح تتوجه إلى الشرح المتني، وهذا واضح كما تقدم بيانه آنفاً.

ب- تتجه كلمة الشرح إلى الناحية الإسنادية، فمن ذلك ما ذكره الإمام مسلم رحمه الله- بعد أن استشهد لتقوية مذهبه بعدم اشتراط إثبات السماع بين الراويين اللذين لديهما دواعي السماع مع سلامة الراوي الأدنى من وصمة التدليس في الإسناد المعنعن بقوله: «وكان هذا القول الذي أحدثه القائل الذي حكيناه في توهين الحديث بالعلة التي وصّف أقلّ من أن يُعرّج عليه، ويثار ذكره إذا كان قولاً مُحدثاً، وكلاماً خُلّفًا لم يقله أحدٌ من أهل العلم سلفاً، ويستنكره من بعدهم خلفاً، فلا حاجة بنا في ردّه بأكثر مما شرحنا» (18).

ويدل على هذا تسمية الكتب الواردة في الفنين، ومن أمثلة ذلك:

(18)- محمد بن عمر بن سالم بازمول، سلسلة دراسات حديثة، ج2، ص(477).



- (1)- تفسير الطبري، وهو البحر الذي لا تكدره الدلاء، وتفسير ابن كثير... إلخ.
- (2)- فتح الباري شرح صحيح البخاري، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن النيسابوري.

خلاصة شرح الحديث وعلم شرح الحديث:

بعد بيان المراد بشرح الحديث، وذلك كونه علما، فإن مقصودنا بعلم شرح الحديث الذي تتناوله هذه الدراسة: معرفة المسائل والأصول المتعلقة بشرح الحديث، والتي تضبطه وتوصل له، وتبين مناهجه وطرقه، ومسالكه وموارده، وأسباب الخطأ فيه، وتعلقه بعلوم الشريعة عامة، وبعلوم الحديث على وجه الخصوص.⁽¹⁹⁾

المطلب الثاني: أهمية الشروح الحديثية:

لا نستطيع أن نبين أهمية الشروح الحديثية إلا بعد سرد كلام أهل العلم في فقه الحديث ومكانته و سبر غور ما فيه من فوائد تنفع الإنسان في الدنيا والآخرة، فشرح الحديث له مكانة خاصة عند العلماء، والحاكم النيسابوري كما سبق، فقد جعل النوع العشرين «معرفة فقه الحديث» فهو ثمرة علوم الحديث على اختلاف أنواعها وبه قوام الشريعة، ففهم معنى ألفاظ الحديث ومعناه الإجمالي فذلك يحصل للمحدث، أما استنباط الأحكام الشرعية فهي من مهمة الفقيه، والسعيد من المحدثين والفقهاء من جمع بين الحسنيين، أي بين الألفاظ العامة والاستنباطات الخاصة.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الإمام ابن الأثير فرق بين معرفة الألفاظ، ومعرفة المعاني، فقسم العناية ببيان الحديث وتفسيره إلى قسمين:

أحدهما: معرفة ألفاظه.

الثاني: معرفة معانيه.

ولا شك أن معرفة ألفاظه مقدمة في الرتبة، لأنها الأصل في الخطاب، وبها يحصل التفاهم، فإذا عُرِفَت ترتبت المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى.⁽²⁰⁾

(19)- علم شرح الحديث، مقال منشور بمجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، د/ بشار بن خليل الصفدي، أد/ نافذ بن حسن حماد، قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين، بتاريخ: 2015/07/04م، ص(31).

(20)- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعدي المبارك محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت: 1399هـ-1979م، ج1، ص(3).



وبناء على ذلك يمكن القول: إن القسم الأول يخص بـ «شرح الحديث»
ترابط هذين النوعين، والعلاقة الوثيقة بينهما.⁽²¹⁾

ولأهمية الشروح الحديثية نورد الآثار التالية التي تدل على ذلك:

لا يوصف الشخص بالعلم من لا فقه له و لا دراية له بالحديث، وهذه بعض
الآثار الدالة على ذلك.

(1)- عن مصعب الزبيري، قال: سمعت مالك بن أنس، وقد قال لابني أخته، أبي بكر
وإسماعيل ابني أبي أويس: «أراكما تحبان هنا الشأن، وتطلبانه»، يعني الحديث،
قالا نعم، قال: «إن أحببتما أن تنتفعا وينفع الله بكما، فأقلا منه، وتفقها». ⁽²²⁾

(2)- وقال ابن الصلاح: «لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث
وكتّبه دون معرفته وفهمه، فيكون قد اتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل، وبغير أن
يُحَصِّل في عداد أهل الحديث، بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين،
المتحلين بما هم منه عاطلون». ⁽²³⁾

وإذا ما أردنا أن نعلم أن أهمية شرح الحديث وفقهه ودرايته وغريبه من أهم
وأولى من جمع الحديث والتصنيف فيه، أو بالأحرى، إن لم يكن أفضله، فإن بعض
العلماء يراه من نصف العلم، وفي هذا:

(3)- قال ابن حجر: «فإن فقه الحديث وغريبه لا يُحصى كم صُنِف في ذلك، بل لو
أدعى مدع أن التصانيف التي جمعت في ذلك أجمع من التصانيف التي جمعت في
تمييز الرجال، وكذلك في تمييز الصحيح من السقيم لما أبعد، بل ذلك هو
الواقع». ⁽²⁴⁾

(4)- يقول علي بن المديني: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال
نصف العلم». ⁽²⁵⁾

(21)- أهمية الشروح الحديثية وقواعدها، د/فتح الدين بيانوني، مقال منشور رقم: 33 فسم دراسات القرآن والسنة، كلية
معارف الوحيد والعلوم الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ص(951).

(22)- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، ص(224-241).

(23)- مقدمة ابن الصلاح، ص(250).

(24)- النكت على ابن الصلاح، ج1، ص(230).

(25)- المحدث الفاصل، ص(230).



فبالرغم أن علي ابن المديني -رحمه الله- من رجال الجرح والتعديل والبايزين هو فيه، فإنه لم ينتصر لعلم الرجال، بل سوى بين فقه الحديث وأهميته فهذا هو الإنصاف في العلم.

وما تقدم من كلام أهل العلم، فإن الأصل في المحدث أن يبلغ ويفقه الناس في الحديث، طبعاً بعد صحة الحديث وقوته، وهو الذي يسمى عند المحدثين بحسن الدليل، وقد مكن المولى- تبارك وتعالى- لعلماء البقاء من ذكر أسمائهم وعلمهم إلا بسبب جمعهم بين الرواية والدراية التي هي فقه الحديث، ومن هؤلاء الذين مكنهم الله في الأرض الأئمة الأربعة -رحمهم الله-.

(5)- وأخرج البخاري -رحمه الله- في صحيحه، عن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إن مثل ما بعثني الله -عز وجل- به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً فكانت منها نقيّةً قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس، فشربوا منها وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى، إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأً، فذلك مثلٌ من فقه في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم، ومثلٌ من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به» (26).

فالناس في هذا الحديث على ثلاثة أقسام:

القسم الأول:- شبه فيه النبي -صلى الله عليه وسلم- السامعين للهدى والعلم كالأرض التي انتفعت في نفسها أي شربت الماء، وعندما روت أنبتت الكلأ والعشب، وهو العالم الذي تعلم وعمل بالعلم واستفاد الناس منه، بمعنى استفادت الأرض في نفسها وأفادت غيرها، والعالم كذلك عَمِلَ، وَعَمِلَ، وَعَلِمَ، قال تعالى: (وَ الْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ) (سورة العصر).

القسم الثاني: هذا القسم من الهدى شبهه النبي -صلى الله عليه وسلم- بمثابة الأرض التي يستقر فيها الماء، كالعالم الذي يؤدي العلم كما سمعه، فينتفع به الناس كذلك.

(26)- أخرجه البخاري، كتاب: العلم، باب: فضل من عَمِلَ وَعَمِلَ رَقْم (79)، ومسلم في كتاب: الفضائل، باب: مثل ما بعث به النبي -صلى الله عليه وسلم- والعلم رَقْم (2282).



القسم الثالث: الهدى والعلم في هذا القسم، كالغيث الذي ينزل على الأرض، لا يقبل الماء، ولا تمسكه، فلا حفظ ولا فقه ولا عمل، أين يستفيد الناس العلماني الجامع الإسلامي

فهذا نص صريح أن المقصد والمبتغى من الحديث النبوي الصحيح هو درايته وفقهه والعمل به.

كما روي عن العلماء أن شرح الحديث وفقهه يقدم عنهم على السماع كما جاء في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي. (27)

وذكر ابن جماعة الذي قسم كتابه إلى أنواع، إذ جعل النوع الثلاثين «غرائب اللفظ وفقهه»، وعزاه إلى الفقهاء حيث قال: «وأما فقه الكلام فهو ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه، وهذه صفة الفقهاء والأعلام كالشافعي ومالك». (28)

فمالك والشافعي -رحمهما الله- جمعوا بين الحديث والفقه، فهذه المنفعة قل من تحصل فيه، لأن أهل الحديث أقسام منهم من يحمل الحديث ولا يتصرف فيه، ومنهم من يحمل الحديث ويتصرف فيه، ومنهم من جمع الرواية والدراية كالأئمة الأربعة وغيرهم، وقد أثر عن الإمام مالك -رحمه الله- أن قال: من أشياخي من استسقى عنهم، ولا أروي عنهم الحديث. فالمسألة فيها تفصيل.

فهذه النصوص التي سقناها هنا تبين لنا أهمية شرح الحديث ورفعته وكيف لا يكون كذلك إذ يحصل لبعض العلماء حفظ الحديث ونقده سندا ومتنا واستنباط الأحكام منه، ما لا يحصل لغيره من العلماء وهذا فضل يؤتيه الله من يشاء.

كما تكمن أهمية الحديث في كون الذين قاموا بشرحه من العلماء، فكلما تقدم شرح العلماء كانت الحاجة إلى استخدام وسائل وقواعد تعين على فك مصطلحاتهم الصعبة، لأنهم كانوا أقرب إلى الرعيل الأول من الصحابة أصحاب اللغة العربية السليقة والصعبة، وكان الشراح يعتمدون الشفرة في السياق وقصر العبارات وكذلك استعمال لغة مركزة ودقيقة، لاسيما أن الذين يقرؤون لهؤلاء الشراح على ضعف الحال وقلة البضاعة في اللغة العربية التي هي عماد شروح الأحاديث، لاسيما إذا كان الشرح تحليليا أم فقهيا أم لغويا كما سنرى فيما بعد.

(27)- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: د/ محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض، 1403هـ، ج2، ص(111).

(28)- المنهل الراوي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد إبراهيم بن جماعة، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط2، 1406هـ، ص(62).



كما تكمن أهمية الشروح الحديثية أن أصحابها ينفردون ببعض الزيادات، في مقدمة كتبهم، كأن يضعوا شروطا لشروحهم، ويزيدون على شروح أخرى يرونها تخدم النصوص الحديثية، كما يلجئون بضرب الصفح عن بعض الحديث كونها تستخدم في شروح أخرى وهكذا، ونظرا لما ذكر تأتي أهمية هذه الشروح، ومهما تعددت المدارس والاتجاهات في شرح الحديث النبوي فإن معظم الشروح لا تخرج عن تعلقها بالحديث بالجوانب التالية:

أ- ما يتعلق بجانب الإسناد: وذلك من حيث تخريج الحديث من مظانه، مع بيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، مع التعرض للتعريف برواة الحديث، مع بيان الضبط الصحيح لأسماء رواة، وكذلك التعرض لما ورد من أسماء الرواة المبهمين والمهملين، وكل ذلك على وجه الاختصار لا على وجه الإطناب والتدقيق، لأن كل أمر من هذه الأمور التي ذكرناها لها علم يختص بها في علم الحديث، هذا فيما يتعلق بجانب الإسناد، أما الجانب الثاني فيتعلق بالمتن وهو:

ب- بيان معاني أفعال الحديث: وهو جانب تناولته كتب غريب الحديث، واللغة العربية.

أما الجانب الأخير في الحديث فهو:

ج- بيان المراد من الحديث: وهو المسمى بشرح الحديث وفقهه وتوجيهه ودرايته، وهو محل اختلاف العلماء فيه، ولاسيما بين المحدثين والفقهاء، واللغويين والأصوليين في استنباطهم لأحكام الشريعة التي يحويها الحديث، وكيفية تناولهم لشرح الحديث، ولاسيما في الأحاديث التي خرجت مخرج الحلال والحرام، والحدود، أو التي تناولت الشأن العام للمسلمين.

وقد سئل الهادي الطرابلسي: هل هناك فرق بين المعنى والدلالة؟ فقال: "بالتأكيد هناك فرق، المعنى يكون للفظ مفردة والدلالة تكتسبها اللفظة بفضل التركيب، الدلالة ترتبط بالرؤية والمعنى يرتبط بالبنية، فهناك بُنى وهناك رؤى، بنى تستطيع أن تضبط للمفردات معانيها ورؤى تتأسس على السياقات، ويفك إشكالاتها التأويل، ومن هنا يأتي انفتاح النص، فإذا كانت مفرداته ذات معان محدودة يمكن التحكم فيها، وبالتالي فإن دلالاته منفتحة، تقبل المراجعة كل وقت، وليس معنى ذلك أنها منقلبة خارجة عن التقيد وإنما هي مرتبهة بالسياق وظروفه غير المتنامية وأقصد بظروفه أي تشكلاته (29) "

(29) - الجديد في مناهج المفسرين، ص: 46-47، عن الهادي الطرابلسي: حوار....



وهذه الجوانب التي ذكرتها تختلف بحسب كل مدرسة تعمقا وإجازا، وسنرى ذلك في الشرح اللغوي والتحليلي والفقهى للحديث النبوي.

وبذلك نقول لولا أهمية شروح الأحاديث النبوية لما وقع وحصل اتفاق في توجيه الحديث وشرحه بين أهل الفنون فيه من المدارس السالفة الذكر، وحتى نبين أكثر أهمية شروح الحديث النبوي نطرح السؤال التالي:

ما هي أسباب لجوء العلماء إلى شرح كتب الحديث؟

إن الذين وضعوا كتباً معينة مهما كانت إنما وضعت بذاتها من غير شروح لها، وقد تبين أن اللجوء إلى شرح كتاب معين ولا سيما الأحاديث النبوية له أسباب وهي:

أ- بعض المصنفين أعطى ملكة قوية فتراه يجمع المعاني الدقيقة في لفظ وجيز، فمثل هذا اللفظ الوجيز لا يستقيم لكل الناس، لذلك لا بد من وضع شرح على مثل هذه الكتب، ويقدم في مثل هذه الحالات شرح المصنف لمصنّفه لأنه أدل على المراد من شرح غيره له، وأهل مكة أدري بشعابها.

ب- البشر يعتريه نقص مهما أتى من العلم، فلذلك ترى بعض العلماء يستدرك على أخيه العالم الآخر في مسائل معينة، والعلم وصل إلينا نظيفا بفضل هذه التعقيبات والاستدراكات والمنافحات.

وكان النبي صلى الله عليه وسلم- أفصح العرب على الإطلاق، وكان الصحابة رضوان الله عليهم- يتفاوتون في فهم كلامه عليه الصلاة والسلام-.

فقد أخرج الإمام البخاري رحمه الله- في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، من حديث أبي سعيد الخدري قال: «خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم- الناس، وقال: إن الله خير عبدا بين الدنيا وما عنده، فاختر ذلك العبد ما عند الله، قال: فبكى أبو بكر! فعجبنا لبيكاته! أن يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم- عن عبد خير! فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم- هو المخير، وكان أبو بكر أعلمنا».

فرغم نبوغهم في اللغة العربية ونباهة عقولهم، إلا أنهم كانوا يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم- عن أشياء في أحاديثه لم يفهموها، ولذلك كانت حاجة الجيل الذي بعدهم إلى طلب البيان أوكد، ولا سيما مع تقاصر الهمم في طلب العلم الشرعي، لذلك كان لشرح الحديث أهمية كبرى، والدليل على ذلك أن المصنفات في شرح الحديث وبيان معانيه وغريبه أكثر عددا من المصنفات في الرجال ونحوها، وقد تقدم قول الحافظ ابن حجر في هذه المسألة أن ذلك حقيقة عندما قال، بل ذلك هو الواقع.



ج- السبب اللغوي، ويعود هذا إلى عوامل منها، اتساع رقعة الأقاليم ودخول شعوب أخرى غير العرب في هداية الإسلام، واختلاط القبائل وكل ذلك أدى إلى ظهور اللحن في اللغة العربية لغة القرآن والحديث وانتشر الجهل بأساليبها وتراكيبها ومعانيها وهذا الأمر من شأنه أن يجعل الحديث عسيرا غير يسير، وقد تصدت لهذه المهنة جهود العلماء بالشرح والتوضيح.

د- تدوين السنة النبوية، لازم هذا التدوين الشرح للسنة فالإمام البخاري -رحمه الله- كان يوضح الحديث في الباب بآية قرآنية أو بأثر الصحابي، أو بمتابع آخر، أو بمعلق من معلقاته وهكذا.

هـ- بروز المذاهب الفقهية، فكل مذهب يشرح الحديث وفق مذهبه، فكان هذا سببا في ظهور الشروح بحسب المذاهب الفقهية السائدة آنذاك.

و- ويضاف إلى ذلك الاستجابة لرغبات طلبة العلم، فكم من شرح وضع إلا وكان وراءه تلاميذ الشارح أو أقرانه في ذلك العلم، ومقدمات شروح الأحاديث كلها تبين أن الشارح استجاب لرغبات تلاميذه لوضع شرح مختصر على الباب كذا.

المطلب الثالث: شروط وآداب الشارح

من يريد أن يشرح الأحاديث لا بد أن تتوفر فيه شروطا وآدابا تتمثل فيما يلي:

1- شروط الشارح: تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

أ- إخلاص النية لله تعالى: وهذا شرط يستصحب من أول العمل إلى آخره، فإن فات في أوله استدرك بعد ذلك في أي محل منه، يُروى عن بعض الأفاضل أنه قال: «طلبنا الحديث لغير الله، فأبى الله إلا أن يكون له»، فإن إخلاص النية شرط لقبول عمل الإنسان المسلم، ولا ينبغي أن يربط شرحه للحديث وخدمته بعاجل من أمور الدنيا ومصالحها المادية، بل يستحضر التقرب به لله تعالى، فيخلص فيه، لأن شرح الحديث عبادة من العبادات، وقربة من القرب، فإن خلصت فيه النية قبل وزكا، ونمت بركته، وإن قصد به غير وجه الله تعالى حبط وضاع، وخسرت صفقته، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من طلب العلم ليماري به السفهاء، أو ليباهي به العلماء، أو ليصرف وجوه الناس إليه، فهو في النار».⁽³⁰⁾ فليخلص شرح الحديث لله

(30)- سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فواد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، دت، باب: الانتفاع بالعلم والعمل به، حديث رقم: 253، ج1، ص93، والحديث صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته، باب الترهيب من طلب العلم لغير الله، بترتيب أحاديث الجامع، عوني نعيم الشريف، وشرح غريب الفاظه: علي حسن عبد الحميد، ج1، ص71.



تعالى، وليحذر الرياء، وينأى بنفسه عن التكبر والغرور، ويترك المراء الحديث، لأنه الممارسة لا تنشر العلم، وإنما تنشر البغضاء والشحناء، والكبرياء والغرور، ولا بأس بالمناقشات البناءة، إظهارا للحق والحقيقة. (31)

ب- معرفة اللغة: تشكل اللغة الأساس الأول لفهم النص، أي نص في كل لغة، فلا يتوقع فهم لمن لا يعرف لغة ما لنص مكتوب بها، فلغة الحديث النبوي هي اللغة العربية، فيجب على شارح الحديث أن يكون على حظ وافر من المعرفة بهذه اللغة من الألفاظ ومعانيها اللغوية والمرادة، والحقيقة والمجاز، وما طرأ على المفردات اللغوية- على سعتها- من تغير في الدلالات، وما تتسع له اللغة العربية من الاشتقاق ومن يجهل هذه الأمور المتصلة باللغة ولا يدرك أهميتها في التعامل مع النصوص الواردة بها يخطئ في الفهم، ويقع في التناقض، ولا يوجد في تاريخ شروح الحديث من شرحه وهو لا يعرف اللغة العربية، وما لها من الجوانب السالفة.

وقد اهتم بدر الدين العيني في شرحه الصحيح البخاري، الموسوم بـ «عمدة القاري» اهتماما كبيرا، حيث عقد عنوانا جانبيا لبيان اللغة، وبيان الصرف، وبيان الإعراب، وبيان المعاني، وبيان البيان، وبيان التفسير (إن كان الحديث متضمنا لآية عند شرح كل حديث تقريبا). (32)

ومن لا إلمام له من الشارحين لحديث النبي -صلى الله عليه وسلم- بجوانب اللغة العربية، فلا محالة أن يسقط في العبث ويسقط في الأخطاء، ويكون سببا في اتساع الخرق في فهم أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- ويكون سببا في تأويله لأحاديث واعطائها مفهوما غير مفهوما غير مفهومها، وبالتالي ينحرف الشرح الحديثي عن هدي النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ج - التأهل في العلم الذي فيه هذا المتن: إذ غالبا ما يتضمن المتن معاني دقيقة بكلام وجيز كافيا في الدلالة على المطلوب، وذلك من كمال مهارة المصنف، فإذا لم يكن الشارح متأهلا في العلم قريبا من مهارة المصنف يعسر عليه فهم بعض المتن، ويصعب عليه الوقوف على المراد منه على وجهه، ويأتي شرحه غير محرر ولا مدقق. (33)

(31)- شرح الأحاديث النبوية، تأسيس وتطبيق، محمد أبو الليث الخير أبادي، ص:43

(32)- شرح الأحاديث النبوية، تأسيس وتطبيق، مرجع سابق، ص:46.

(33)- روافد حديثية، محمد بن عمر بن سالم بازمول، ص:187-188



وهذا الشرط خاص بمن ينهل من كلام العلماء الذين أوردوا الشروح حيث كيف يفهم كلامهم، لأن من العلماء من أوتي مهارات عجيبة و عبارات غامضة دقيقة، يغلب عليها الأسلوب غير المباشر في التعامل مع أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، هذا ما يقال عن كلام وشرح العلماء للأحاديث النبوية، فكيف بمن يرى أن يتعامل بشكل مباشر مع أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- فلا يستطيع أن يخوض غمار هذا العلم إلا من أوتي مكنة في هذا الشأن، نسأل الله تبارك وتعالى أن يرزق ذلك.

د- المعرفة باصطلاحات العلماء في التصنيف: المعرفة باصطلاحات العلماء في التصنيف واصطلاحات أهل الفن الذي فيه المتن، واصطلاحات العالم صاحب المتن في كتابه، فإنه إذا تكلم الرجل في غير فنه أتى بالعجائب . (34)

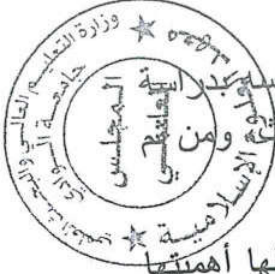
هـ - الدراية بكلام المصنف صاحب المتن: الدراية بكلام المصنف صاحب المتن في كتبه الأخرى، إذ هذا من أنفع وأجدر وأحق ما يكون في تحرر المراد من عبارة المتن، ولذلك شرح بعض العلماء تصنيفه، وصاحب الدار أدري بما فيه. (35)

لأن منهج العلماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام فالقسم الأول منه، يثبت العالم في كتابه، ويقول منهجي وشرطي في كتابي كذا وكذا، وهذا أنفع لمن يطلع على كتبه وكلامه وعلمه، أما القسم الثاني منه، فمنهجه مبنوث في كتابه المعني، ويستنبط من خلال كتابه ذلك، أما القسم الثالث والأخير، فمنهج العالم يقع في كتبه الأخرى، بحيث يتعدى المطلع ذات الكتاب إلى كتب المصنف الأخرى، وإذا تعذر الأمر، فيقارن علمه وكلامه يعلم وكلام أقرانه، أي أقران ذلك العالم لاستنباط منهجه وضوابطه في علمه ذلك، وذلك من خلال من عاش من العلماء في زمانه وشاركوه في ذلك الفن، وشرح الحديث واحد من هذه الفنون.

و- توثيق النص: إن توثيق الحديث مثل معرفة اللغة في الأهمية، لأن الحديث دين، ولا يؤخذ في الدين إلا ما هو ثابت سندا وممتنا، ويستعان أولا بما فعل علماؤنا للتوثيق في جانبي الرواية، أي من جهة السند ومن جهة المتن، ويعطي كل حديث بسنده ومتمنه درجته المطابقة لحاله.

(34)- روافد حديثية، محمد بن عمر بن سالم بازمول، ص:188.

(35)- روافد حديثية، مرجع سابق، ص:188.



وإذا لم يفز فرضاً- بدرجة الحديث في كلام الأئمة المتقدمين فليقم بنفسه بدراسة الحديث وإسناده وطرقه وشواهد وامتته، حسب القواعد التي وضعها علماء الحديث، ومن يحكم عليه بما يناسب حاله سنداً أو متناً. (36)

ي- الإحاطة بطرق شرح الحديث: إن الإحاطة بطرق شرح الحديث لها أهميتها الكبرى، ولا بد للشارح للأحاديث النبوية أن يكون على دراية تامة بذلك، وأفضل طرق تفسير حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ما يلي:

الطريقة الأولى: الحديث يفسر بالحديث، وهذه الطريقة تحوي ثلاثة أصول:

أ-الأصل الأول: أن يفسر الحديث من لفظه نفسه. (37)

ب-الأصل الثاني: شرح الحديث بنفسه، فما أجمل أو اختصر في رواية فسر في رواية أخرى، وهذا من خلال رواياته، المتعددة إن وجدت، والوظيفة هنا جمع طرق الحديث ورواياته. (38) لأن بيان تعدد روايات الحديث الواحد واختلاف ألفاظه في جميع طرقه وشواهد، لها من الفوائد ما لا تخف على فرسان هذا الميدان، خاصة إذا كان في متن الحديث غموض وخفاء، مما قد يتسبب في تعارض مع غيره أو إشكال في مفهومه، فيجمع ألفاظه من الطرق والشواهد قد يطلع الشارح على ما يزيل ذلك الغموض والخفاء من زيادة كلمات أو سبب أو ما إلى ذلك. (39)

ج-الأصل الثالث: تفسير الحديث بحديث آخر في الباب نفسه، والوظيفة هنا النظر في كتب الحديث المرتبة بحسب الموضوعات كالمصنفات، والموطآت، والجوامع والسنن، والمستدركات، والمستخرجات، والأجزاء، ومن أنفع الكتب في الوقوف على الأحاديث والروايات في الكتب الستة كتاب «جامع الأصول» لابن الأثير الجزري. (40) -رحمه الله- لأن مثل هذه الكتب الحديثية المرتبة على الأبواب السالفة الذكر تسهل للشارح الوصول إلى الحدث بكل سهولة. (41)

(36)- شرح الأحاديث النبوية، تأسيس وتطبيق، مرجع سابق، ص:46

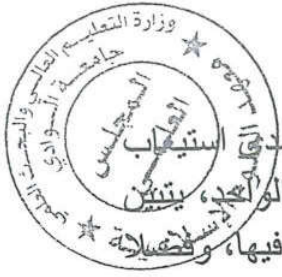
(37)- سنرى كل ذلك عندما نتناول في المبحث الثاني من هذا الفصل، الموسوم بـ «طرق شرح الحديث»

(38)- روافد حديثية، مرجع سابق، ص:188.

(39)- شرح الأحاديث النبوية، تأسيس وتطبيق، مرجع سابق، ص:49-50.

(40)- روافد حديثية، مرجع سابق، ص:153-154.

(41)- ذكرنا الكتب المرتبة على الأبواب والموضوعات، هناك مسانيد ومعاجم فيها أحاديث والروايات ما لا يوجد في الكتب المرتبة على الأبواب، ويستفاد من مثل هذه الأحاديث وذلك بالرجوع إلى الكتب التي رتبنا المسانيد والمعاجم، كترتيب مسند أحمد (الفتح الرباني)، وكترتيب مسند الشافعي للسندي وترتيب مسند أبي داود الطيالسي للبيبا.



والإحاطة بأحاديث الواردة في الموضوع لها أهميتها، لأنها تدل على السنة لجوانب الموضوع الواحد، وجمع هذه الروايات في الموضوع الواحد، يتبين للعلماء كيف أحاطت السنة بجوانب الموضوع، مما يؤكد جانب الوحي فيها، وفصلها عن أن هذا الجمع بهذا التتبع يتيح الفهم الدقيق لكل رواية على حده لارتباطها بموقفها وظروفها، وملابساتها قبل أن تنسجم في بناء الموضوع الواحد.⁽⁴²⁾

فوائد:

الفائدة الأولى: ما هو الدليل على أن من شرط الشارح الإحاطة بطرق شرح الحديث بأصوله الثلاثة؟

- المصنفات، هو كتاب مرتب على الأبواب الفقهية، كالسنن إلا أنه أصل مادته المرفوع والموقوف والمقطوع، فهو يختلف عن كتب السنن في أنه ليس مقصوراً على المرفوع ويختلف عن الموطآت في أنه يدخل فيه المقطوعات.

- الموطآت هي كتب مرتبة على الأبواب الفقهية كالسنن، لكن يورد فيها الموقوف أصلاً في الباب، بخلاف السنن، فإن الأصل فيها المرفوع.

كتب الجوامع واحداً جامع، تطلق على الكتب الشبيهة بالمصنفات، وتطلق على الكتاب المشتمل على المرفوع في ثمانية مقاصد، التوحيد والعقيدة، والفقه والرقائق والفن والملاحم، والتاريخ وبدء الحق، والسيرة النبوية، والتفسير، والمناقب والفضائل.

كتب السنن هي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الوقوف لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة، ويسمى حديثاً.

المستدركات والمستخرجات معروفة.

الأجزاء الحديثية ومفردها جزء، والجزء تأليف يجمع الأحاديث المروية عن رجل واحد، سواء كان ذلك الرجل من طبقه الصحابة، أو من بعدهم، كجزء حديث أبي بكر، وجزء حديث مالك، كما أن الجزء يطلق على التأليف الذي يدرس أسانيد الحديث الواحد ويتكلم عليه، مثل: «اختيار الأولى في حديث اختصام الملأ الأعلى» للحافظ ابن رجب الحنبلي، كما أن الأجزاء الحديثية قد توضع في بعض الموضوعات الجزئية، مثل: «جزء القراءة خلف الإمام» للإمام البخاري، و«الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي، وجزء قيام الليلة» للمروزي، وقد يجمع الجزء أحاديث انتخابها المؤلف لما وقع لها في نفسه: ك«العشاريات» و«العشرينات» و«الأربعينات» و«الخمسينات» و«الثمانينات» ومنه كتاب «الوحدات»، للإمام مسلم.

(42)- شرح الأحاديث النبوية، تأسيس وتطبيق، مرجع سابق، ص 46.



- 1) قال ابن حزم -رحمه الله- وهو يتكلم عن الأحاديث المتعارضة التوفيق بينها: « تأليف كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وضم بعضه إلى بعض، والأخذ بجميعه فرض يحل سواه». (43)
- 2) وقال الحافظ ابن حجر: «الأحاديث إذا ثبتت وجب ضم بعضها إلى بعض، فإنها في حكم الحديث الواحد، فيحمل مطلقها على مقيدها، ليحصل العمل بجميع ما في مضمونها، وبالله التوفيق». (44)
- 3) قال ابن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض». (45)
- 4) وقال عليّ بن المدني -رحمه الله-: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه». (46)
- 5) قال يحيى بن معين -رحمه الله-: «أكتب الحديث خمسين مرة، فإن له أفات كثيرة». (47)

نلاحظ بأن أقوال العلماء هذه يُحتاج إليها وضرورية في الأسانيد، وفي المتون، أما في الأسانيد فيحتاج إليها في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، أما في المتون فيحتاج إليها إلى توجيه الحديث الذي هو محل تجاذب المحدثين والفقهاء واللغويين في بيانه وشرحه.

الفائدة الثانية: تعدد روايات الحديث الواحد، هل يحمل على تعدد القصة، أم على تصرف الرواة؟

تعدد روايات الحديث الواحد إذا اتحد مخرجه لا يخلو من أربع حالات:

الأولى: أن يكون في رواية ما ليس في الأخرى.

الثانية: أن يخالف ما في رواية ما جاء في الرواية الأخرى.

(43)- المصلى، مرجع سابق، ج3، ص: 240

(44)-فتح الباري، ج11، ص: 270

(45)-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مرجع سابق، ج2، ص: 295-296.

(46)- المرجع السابق، ج2، ص: 212.

(47)-المرجع السابق، ج2، ص: 212.



الثالثة: أن تتخالف الروايات في محل وتتفق في غيره، دون أن يختلف على محل الاتفاق.

الرابعة: أن تختلف الروايات في اللفظ وتتحد في المعنى.

ففي الحالة الأولى: يؤخذ بمجموع ما في الروايات ولا يرد ما فيها، فالقصة واحدة والمعاني التي دلت عليها الروايات مرادة، إذ الأصل أن الراوي ثقة ضابطاً، ولا يتصرف بما يحيل المعنى المراد، وهذا محله إذا لم تدل القرائن على شذوذ هذه الروايات.

وفي الحالة الثانية: أن يقع الاختلاف في اللفظ مع اختلاف المعنى، فإن أمكن الجمع والتوفيق بين الروايات صير إليه، وإلا صير إلى الترجيح بين الروايات.

وفي الحالة الثالثة: يقبل محل الاتفاق ويرد محل الاختلاف، لأنه مضطرب.

وفي الحالة الرابعة: يحمل فيه ذلك على تصرف الرواة، وأنه من باب الرواية بالمعنى. (48)

لأنه في بعض الأحيان يقع خلاف بين المحدثين والفقهاء في شرح وتوجيه الحديث، بسبب أن الفقهاء يرون في الحديث ورواياته أنه يندرج ضمن تعدد الواقعة، فيوجهونه بحسب ما يقتضيه تعدد الواقعة، بينما يوجهونه المحدثون توجيهها آخر، وذلك في اتحاد مخرج الرواية، والاختلاف الذي وقع في الحديث يحسبونه على الراوي نفسه مخرج الحديث، أو يعزونه إلى الخلاف الذي وقع بين تلاميذ الشيخ فيما بينهم عليه، فلا بد للشارح أن يأخذ هذا بعين الاعتبار.

وليس من المعتبر أن يعدّ أي اختلاف بين روايات الحديث الواحد مبرراً للقول بتعدد القصة، وقد رد ابن القيم رحمه الله - على من ادّعى هذا القول ووصفه بأنه ممن لا تحقيق عنده، إذ قال: «وهذه الطريقة يسلكها كثير ممن لا تحقيق عنده، وهي احتمال التكرار في كل حديث اختلفت ألفاظه بحسب اختلافها، وهو مما يقطع ببطلانه في أكثر المواضع».

- كالقطع ببطلان التعدد في اشتراء البعير من جابر مرارا في أسفار.
- والقطع ببطلان التعدد في نكاح الواهبة نفسها بلفظ الإنكاح مرة والتزويج مرة والإملاك مرة.

(48) - روافة حديثية، مرجع سابق، ص 155-156.



- والقطع ببطلان الإسراء مرارا كل مرة يفرض عليه فيها خمسون يرجع إلى موسى فيرده إلى ربه حتى تصير خمسا فيقول تعالى القول لدي هي خمس وهي خمسون في الأجر، ثم يفرضها في الثاني خمسين.

فهذا مما حرم ببطلانه ونظائره كثيرة.

كقول بعضهم في حديث عمران بن حصين: «كان الله ولا شيء قبله»، «وكان ولا شيء، غيره»، «وكان ولا شيء معه».

إنه يجوز أن تكون وقائع متعددة، وهذا القائل لو تأمل سياق الحديث لاستحيا من هذا القول، فإن سياقه أنه أناخ راحلته بباب المسجد ثم تفلنت فذهب يطلبها، ورسول الله صلى الله عليه وسلم- في هذا الحديث فقال بعد ذلك: «وايم الله وددت لو أني قعدت وتركتها»؛ فيا سبحان الله في كل مرة يتفق له هذا؟ وبالجملة فهذه طريقة من لا تحقيق له» (49).

إذن لا نستطيع أن نحكم على الحديث أنه من باب تعدد القصة إلا إذا آتينا علما وتحققا في مسألة تصرف الرواة في الحديث، إما من تلاميذ الشيخ على شيخهم راوي الحديث وهو مدار الإسناد، أم من الشيخ على نفسه وهذه مسألة مهمة لا يتسرع إلى الحكم بأن هذا الاختلاف يؤول إلى تعدد الواقع أو القصة وهو موضوع دقيق يحتاج إلى تحقيق القول في مثل هذه المسائل والله أعلم.

الفائدة الثالثة: الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه هل يستعان به في شرح الحديث؟

الجواب: الذي يفهم من تصرفات الأئمة وكلامهم أن هناك مجالا للعمل بالحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه في شرح الحديث، وذلك في الترجيح بين المعاني التي يحتملها الحديث الصحيح، فلا يكون الحديث الضعيف مؤسسا لمعنى، غايته أن يرجح بين احتمالات في معنى الحديث الصحيح.

وعلى هذا المعنى -عندي- يحمل كلام أحمد بن حنبل -رحمه الله- (ت 241هـ) في قوله: «وربما كان الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في إسناده شيء فتأخذ

(49)- روافد حديثية ص 155-156 نقلا عن تهذيب مختصر السنن، ج1، ص (346-347).



به إذا لم يجيء خلفه أثبت منه، وربما أخذنا بالحديث المرسل إذا لم يجيء أثبت منه» (50).

لكن يلاحظ أن ذلك بالشروط التالية:

1- ألا يشتد ضعف الحديث

2- أن يكون معناه مما يحتمله لفظ الحديث الصحيح

3- ألا يخالفه ما هو أثبت منه.

4- أن يكون ذلك في جملة مرجحات.

فالشرط الأول والثالث جاء في كلام الإمام أحمد - رحمه الله -.

والشرط الرابع جاء في تصرفات أهل العلم

وقد أقر النووي (ت676هـ) الترجيح بالمرسل، ولم يتعقب فقال أثناء كلامه عن مراسيل سعيد بن المسيب عند الشافعي - رحمه الله -: «وقالوا: وإنما رجح الشافعي بمرسله، والترجيح بالمرسل جائز» (51).

ولما تعرض ابن القيم (ت751هـ) - رحمه الله - لتفسير قوله تعالى: «ذلك أدنى ألا تعولوا» (النساء:3) رجح أنه بمعنى: ألا تميلوا وتجوروا، ورجحه من عشرة وجوه، قال: «الثاني: أن هذا مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم - ولو كان من الغرائب، فإنه يصلح للترجيح» (52).

بعد أن تناولنا شروط الشارح، وهي واجبة التعامل معها وبعض الفوائد التي ألحقناها بهذه الشروط، سأنتقل إلى سرد آداب الشارح، والتي تعتبر متممة لشروط الشارح، وبها تكتمل شروط الشارح وآدابه.

(50) - روافد حديثية، ص 157 نقلا عن المسودة، ص(276).

(51) - روافد حديثية، ص 158 نقلا عن المجموع شرح المهذب، ج1، ص61.

(52) - روافد حديثية، ص18، نقلا عن تحفة المودود، ص14.



2- آداب الشارح: يمكن تلخيص والتعرض لآداب الشارح فيما يلي:

1- أن يحرص على اتقانه، وذلك من خلال بيان المعنى المراد، وتعليل الحكم، والوقوف على مناسبته وبلاغته، وأسرار التعبير الأسلوب للمعنى المراد تقريره.

فيفاوض المتخصصين فيما يتعلق به الحديث، كالتعارض الذي يعتري الحديث، وبما قرره أهل العلم في مختلف الحديث ومشكله، رادا طعون أهل الريب والإلحاد، كل هذا يكون باستشارة واستعانة وموانسة أهل العم في ذلك، مستعينا أكثر على هدي النبي صلى الله عليه وسلم- وكلام الصحابة والتابعين ومن تبعهم إلى يوم الدين، وقد أرشد أحمد -رحمه الله- سائله إلى عبيد الله القاسم بن سلام في مسألة غريب الحديث.

2- لا بد للشارح أن يعزو كل ما له علاقة من علم لأصحابه، فلا يسرق في النقول ولا ينسب ذلك لنفسه، وفائدة ذلك احترام الآخرين والاعتراف بمكانتهم وجهدهم، ومن بركة العلم عزو العلم لأهله.

3- أن يكون الشارح موضوعيا عند شرحه للحديث، فلا يتعصب لمذهب معين ولا لرأي آخر إنما يناقش الموضوع بحسب الأمانة العلمية، فلا يتعن في إظهار قول إمام، ويضرب الصفح عن قول إمام آخر بحجة واهية، فهذا ليس من الموضوعية، بل ينصر الدليل وينتصر للحق كما يراه و يعتقده، ولا ينتصر لرجل الرأي والمذهب، فهذا من باب التعصب.

أن يطيل نفسه في شرح الحديث، فليس من الأدب أن يطيل النفس في أول حديث الكتاب، ثم يقصر جهده في آخر حديث من الكتاب، ولنا في ذلك أسوة حسنة في كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله- فإن نفسه مثلما كان في أول الحديث ختمه في آخره، بخلاف غيره، كمحمود العيني كتابه "عمدة القاري"، فنفسه في بداية الحديث ليس بنفسه في آخر الحديث، نسأل الله في ذلك الإخلاص وحسن القصد.

5- أن يقدم الشارح العذر بين يدي التنبيه والتعقيب، لأن الإنسان محل النسيان، والقلم ليس بمعصوم من الطغيان، فكيف بمن جمع المطالب من مجالها المتفرقة.

وليس كل كتاب ينقل المصنف منه سالما عن العيب محفوظا له عن ظهر الغيب، حتى يلام في خطئه، فينبغي أن يتأدب عن تصريح الطعن للسلف مطلقا، ويكنى بمثل: «قيل»، «وظن» و«وهم»، فلا يعين ولا يسمي، وذلك من باب صيانة



عرض الآخرين وجهدهم في هذا الشرح، وكم من كتاب تراه مملوءاً بالبدون، لكن الواردة منهم ليست من صنيعهم، إنما هي من صنيع النساخ الذين نسخوا عنهم الأخطاء الشروح. (53)

المطلب الرابع: نشأة الشروح الحديثية وتطورها وبداية التصنيف فيها:

أول ما نشأت الشروح الحديثية نشأت في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- فأول محطة نبدأ بها هي عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-.

1- نشأة الشرح الحديثي في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-:

تعود نشأة الشرح الحديثي إلى عصر النبي -صلى الله عليه وسلم- وصحابته الكرام -رضوان الله عليهم- وكان يستعمل أساليب متعددة في إيصال معنى الحديث في أذهان الصحابة -رضوان الله عليهم- ومن أساليبه أنه كان يكرر الكلام حتى يفهم وربما يحصى، فعن عائشة رضي الله عنها- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- : «كان يحدث حديثاً لو عدّ العاد لأحصاه». (54)

وكانت تقول عائشة رضي الله عنها- : «ما إذا كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يسرد سردكم هذا، ولكنه كان يتكلم بكلام بيّنه فصلّ، يحفظه من جلس إليه». (55)

وكان -صلى الله عليه وسلم- يعيد الكلمة ثلاثاً ليفهمها الصحابة رضي الله عنهم- ويعقلوها، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه- قال: «كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعيد الكلمة ثلاثاً لتعقل عنه». (56) وعن عائشة رضي الله عنها-: «كان يحدثها حديثاً لو عدّ العاد لأحصاه». (57)

(53)- انتخبت هذه الآداب المنسقة، وزدت عليها، من كتاب روافد حديثية للشيخ محمد بازمول، وشرح الأحاديث النبوية، تأسيس وتطبيق لمحمد أبي الليث أبادي.

(54)- صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي -صلى الله عليه وسلم- الحديث رقم: 3374، ومسلم في صحيحه، كتاب الزهد والحقائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، حدث رقم: 2493.

(55)- أخرجه الترمذي، الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب: في كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- حديث رقم (3639)، وقال: «هذا حدث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الزهري».

(56)- المرجع السابق، حديث رقم: 3640.

(57)- أخرجه البخاري، كتاب: المناقب، باب: صفة النبي -صلى الله عليه وسلم- حديث رقم 3374.